



جامعة  
بنغازي الحديثة



**مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم  
والدراسات الإنسانية  
مجلة علمية إلكترونية محكمة**

**العدد الرابع عشر  
لسنة 2021**

حقوق الطبع محفوظة

## شروط كتابة البحث العلمي في مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الإنسانية

- 1- الملخص باللغة العربية وباللغة الانجليزية (150 كلمة).
- 2- المقدمة، وتشمل التالي:
  - ❖ نبذة عن موضوع الدراسة (مدخل).
  - ❖ مشكلة الدراسة.
  - ❖ أهمية الدراسة.
  - ❖ أهداف الدراسة.
  - ❖ المنهج العلمي المتبع في الدراسة.
- 3- الخاتمة. (أهم نتائج البحث - التوصيات).
- 4- قائمة المصادر والمراجع.
- 5- عدد صفحات البحث لا تزيد عن (25) صفحة متضمنة الملاحق وقائمة المصادر والمراجع.

### القواعد العامة لقبول النشر

1. تقبل المجلة نشر البحوث باللغتين العربية والانجليزية؛ والتي تتوفر فيها الشروط الآتية:
  - أن يكون البحث أصيلاً، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها من حيث الإحاطة والاستقصاء والإضافة المعرفية (النتائج) والمنهجية والتوثيق وسلامة اللغة ودقة التعبير.
  - ألا يكون البحث قد سبق نشره أو قُدم للنشر في أي جهة أخرى أو مستل من رسالة أو اطروحة علمية.
  - أن يكون البحث مراعيًا لقواعد الضبط ودقة الرسوم والأشكال - إن وجدت - ومطبوعاً على ملف وورد، حجم الخط (14) وبخط (Arial 'Body') للغة العربية. وحجم الخط (12) بخط (Times New Roman) للغة الإنجليزية.
  - أن تكون الجداول والأشكال مدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية.
  - أن يكون البحث ملتزماً بدقة التوثيق حسب دليل جمعية علم النفس الأمريكية (APA) وتثبيت هوامش البحث في نفس الصفحة والمصادر والمراجع في نهاية البحث على النحو الآتي:
  - أن تُثبت المراجع بذكر اسم المؤلف، ثم يوضع تاريخ نشره بين حاصرتين، يلي ذلك عنوان المصدر، متبوعاً باسم المحقق أو المترجم، ودار النشر، ومكان النشر، ورقم الجزء، ورقم الصفحة.
  - عند استخدام الدوريات (المجلات، المؤتمرات العلمية، الندوات) بوصفها مراجع للبحث: يُذكر اسم صاحب المقالة كاملاً، ثم تاريخ النشر بين حاصرتين، ثم عنوان المقالة، ثم ذكر اسم المجلة، ثم رقم المجلد، ثم رقم العدد، ودار النشر، ومكان النشر، ورقم الصفحة.
2. يقدم الباحث ملخص باللغتين العربية والانجليزية في حدود (150 كلمة) بحيث يتضمن مشكلة الدراسة، والهدف الرئيسي للدراسة، ومنهجية الدراسة، ونتائج الدراسة. ووضع الكلمات الرئيسية في نهاية الملخص (خمس كلمات).

3. تحتفظ مجلة جامعة بنغازي الحديثة بحقها في أسلوب إخراج البحث النهائي عند النشر.

## إجراءات النشر

ترسل جميع المواد عبر البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة جامعة بنغازي الحديثة وهو كالتالي:

- ✓ يرسل البحث إلكترونياً ( Word + Pdf ) إلى عنوان المجلة info.jmbush@bmu.edu.ly او نسخة على CD بحيث يظهر في البحث اسم الباحث ولقبة العلمي، ومكان عمله، ومجاله.
- ✓ يرفق مع البحث نموذج تقديم ورقة بحثية للنشر (موجود على موقع المجلة) وكذلك ارفاق موجز للسيرة الذاتية للباحث إلكترونياً.
- ✓ لا يقبل استلام الورقة العلمية الا بشروط وفورمات مجلة جامعة بنغازي الحديثة.
- ✓ في حالة قبول البحث مبدئياً يتم عرضة على مُحكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، ويتم اختيارهم بسرية تامة، ولا يُعرض عليهم اسم الباحث أو بياناته، وذلك لإبداء آرائهم حول مدى أصالة البحث، وقيمتها العلمية، ومدى التزام الباحث بالمنهجية المتعارف عليها، ويطلب من المحكم تحديد مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمها.
- ✓ يُخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه للنشر من عدمها خلال شهرين من تاريخ الاستلام للبحث، وبموعد النشر، ورقم العدد الذي سينشر فيه البحث.
- ✓ في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، تُرسل تلك الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة بموجبها، على أن تعاد للمجلة خلال مدة أقصاها عشرة أيام.
- ✓ الأبحاث التي لم تتم الموافقة على نشرها لا تعاد إلى الباحثين.
- ✓ الأفكار الواردة فيما ينشر من دراسات وبحوث وعروض تعبر عن آراء أصحابها.
- ✓ لا يجوز نشر إي من المواد المنشورة في المجلة مرة أخرى.
- ✓ يدفع الراغب في نشر بحثه مبلغ قدره (400 دل) دينار لبيي إذا كان الباحث من داخل ليبيا، و (200 \$) دولار أمريكي إذا كان الباحث من خارج ليبيا. علماً بأن حسابنا القابل للتحويل هو: (بنغازي - ليبيا - مصرف التجارة والتنمية، الفرع الرئيسي - بنغازي، رقم 001-225540-0011. الاسم (صلاح الأمين عبدالله محمد).
- ✓ جميع المواد المنشورة في المجلة تخضع لقانون حقوق الملكية الفكرية للمجلة.

[info.jmbush@bmu.edu.ly](mailto:info.jmbush@bmu.edu.ly)

00218913262838

د. صلاح الأمين عبدالله  
رئيس تحرير مجلة جامعة بنغازي الحديثة  
[Dr.salahshalufi@bmu.edu.ly](mailto:Dr.salahshalufi@bmu.edu.ly)

## الأسباب التي أدت إلى تأخر التنمية الاقتصادية في ليبيا

\* أ. ريما سالم صالح، \*\* أ. حمزة جبريل عقيلة، \*\*\* أ. محمود احمد حسين،  
\*\*\*\* أ. اروى خيرالله الجالي

( أعضاء هيئة تدريس بقسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة طبرق - ليبيا )

### الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اهم الأسباب التي اخرت عملية التنمية الاقتصادية والتنمية في الدول النامية بصفة عامة وليبيا بصفة خاصة (دراسة حالة) والتي تعتبر من المواضيع الحالية من أجل مواكبة النهضة وتعجيل بالتنمية. في ليبيا كما هو معروف يوجد العديد من المصادر المختلفة تعتبر دولة نفطية في اقتصادها دون التنوع والنظر إلى هذه المصادر للنهوض بعملية التنمية. ان التنمية الاقتصادية تعرف على أنها التحسين والتطور نحو الأفضل من مختلف النواحي بسبب ما تعانيه هذه الدول من تأخر وعدم وجود استراتيجيات مبنية على أسس سليمة. حيث تعد هدفاً تسعى إليه جميع الدول من خلال العمل على الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية ومن ثم كان السؤال الرئيسي للدراسة. ماهي الأسباب أو المشكلات التي أدت إلى تأخير وعدم حدوث تنمية في الدول النامية؟

وبالتالي فقد تم تسليط الضوء على أهم الأسباب التي تحول دون تحقيق والتأخير في عملية التنمية الاقتصادية، خلال دراسة استبنايه وزعت على فئة معينه من الأفراد للوصول للأسباب التأخير. قامت هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، حيث تم تصميم استبنايه لجمع المعلومات عن عينة مكونة من (35) من استهدفت فئة معينة من الأفراد ذوي اختصاصات في مجالات التنمية والعلوم الاقتصادية والسياسية. فقد توصلت هذه الدراسة في الأخير بعد تحليل برنامج (spss) إلى وجود أسباب ساهمت في تأخير عملية التنمية، إلا إن الأسباب تواجدت بمعدلات مختلفة فهناك أسباب إدارية واقتصادية أيضا سياسية أثرت وكانت جيدة تأثير بالإضافة للأسباب الاجتماعية بمستوى متوسط، بعد نتيجة الدراسة التي أجريت.

**الكلمات المفتاحية:** التنمية الاقتصادية، المصادر الطبيعية، النمو الاقتصادي، الدول النامية، أسباب تأخر التنمية.

## The reasons that led to the delayed economic development in Libya

### Abstract.

The purpose of this study is the reasons that face the development economy in Libya, which is one of the most important issues of concern nowadays. Although there are many natural resources in Libya that can help the development economy, but the Libyan economy as we knew dependence just on oil without looking for other sources, the main reason of the study was what are the reasons that can affect the Libyan economic and the development process? And what we can do for these issues?

The development process is one of the most important issues that developing countries facing in general, and Libya in particular. The most important reasons that will access the achievement of development economy were highlighted, this studies considered one of the studies that deal with the obstacles of economic development in Libya. This study was based on the descriptive analytical method, where a questionnaire was designed to collect information on a sample of (35) person who is specialized in Economics and analytical by using spas program, however these constraints were available at different levels. The reasons of economic development in terms of administrative, economic and political availability were very good, while social constraints were available at a moderate level, after the result of the study conducted, response to promote the development, and remove the obstacles to development.

**Key Words:** Economic development, Development country, Economic growth, Reasons, Natural resource.

## - مقدمة:

تمثل التنمية الاقتصادية تحدياً رئيسياً لتلك البلدان ولشركائها التنمويين والمجتمع الدولي على السواء إذ تعاني معظم البلدان النامية تأخر في عملية التنمية ولمعرفة ذلك كان لابد من البحث في المسببات ووضع الحلول الملائمة للنهوض باقتصاديات هذه الدول. تعد التنمية هدفاً تسعى إليه جميع الدول من خلال العمل على الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية حتى يتحقق للمجتمع على المدى البعيد التوظيف الكامل دون حدوث تضخم أو انكماش أما الدول النامية فإن الهدف من التنمية هو زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي، أي الحد من البطالة والارتقاء بالمواطن وتحقيق آماله في حياة كريمة وفقاً للمعايير الصحية والتعليمية، أيضاً الاجتماعية وعلى ذلك فإن هذا البحث يهدف إلى التعرف على أهم الأسباب التي حالت دون تحقق التنمية الاقتصادية في ليبيا، حيث تضمنت هذه الدراسة مفهوم التنمية الأسباب التي أدت إلى تأخير التنمية الاقتصادية من الناحية (الاقتصادية، الاجتماعية، الإدارية، السياسية) أنواعها وبعض المفاهيم أيضاً تضمن الجانب العملي واختبار فرضيات الدراسة.

## 2. مشكلة الدراسة:

نظراً لما تعانيه الدول النامية وليبيا بصفة خاصة في للوصول إلى مستويات أفضل من التنمية والنهوض بالاقتصاد إلا أنه لم يتم الاستغلال الأمثل للموارد وبالتالي كان لا بد من معرفة الأسباب التي ساهمت في تأخير عملية التنمية والنظر أيضاً في تنوع المصادر الاقتصادية.

ما هي الأسباب التي ساهمت أو أدت إلى تأخير عملية التنمية الاقتصادية في ليبيا؟

لمعرفة الإجابة على هذا السؤال كان لا بد من دراسة كل الجوانب والمسببات التي حالت دون ذلك الأسباب تنوعت وتعدد الأسباب فمنها اقتصادية، الإدارية والسياسية أيضاً الاجتماعية كلها كان لها تأثير على تأخر عملية التنمية الاقتصادية في ليبيا؟

## - حدود الدراسة:

استغرقت هذه الدراسة ما يقارب أربعة أشهر اعتمدت على وضع استبانة شملت بعض الاختصاصيين اقتصرت على مؤسسات التعليم العالي بليبيا.

## - أهداف الدراسة:

- 1- التعرف على أهم الأسباب التي وقفت حائل دون الوصول إلى التنمية الاقتصادية في ليبيا.
- 2- أيضاً كيفية تقديم التوصيات لمتخذي القرار والتغلب عليها والنهوض بالعملية التنموية.

## - أهمية الدراسة:

تهتم هذه الدراسات بمعرفة الأسباب التي حالت دون التنمية الاقتصادية في ليبيا وتقديم التوصيات التي تفيد في رفع مستوى التنمية.

## - فرضيات الدراسة:

تبحث هذه الدراسة لاختبار الفرضية الرئيسية التالية لفرضية الصفرية والتي تتمثل بعدم وجود أسباب، والفرضية البديلة تتمثل في وجود أسباب.

ولاختبار الفرضية الرئيسية سيتم اختبار الفرضيات الفرعية التالية: أنه لا يوجد سبب اقتصادية، اجتماعية، سياسية، وإدارية بالتالي قبول الفرضية من عدمه.

## - منهجية الدراسة:

في إطار طبيعة المشكلة وأهداف الدراسة تستند هذه الدراسة على استخدام الأساليب الكمية من خلال بيانات جمعت من خلال استبانة وتحليلها عن طريق برنامج الإحصائي واستخدام (spss) لغرض اختبار فرضيات الدراسة تم الاستناد على الاختبارات الإحصائية كما قد تم تقسيم الدراسة كالتالي:



- أولاً: الدراسات السابقة.
- ثانياً: التحليل الإحصائي.
- ثالثاً: النتائج والتوصيات.

#### أولاً: الدراسات السابقة:

كانت دراسة علي (2018م) استمرراً للبحوث التي تسعى للوقوف على الأسباب التي أعاقَت التنمية الاقتصادية في السودان. أكدت هذه الدراسة أيضاً على نفس النقاط التي أضعفت التنمية الاقتصادية في السودان يُعزى إلى كلٍ من الديون الخارجية، ضعف القطاع الزراعي، وضعف القطاع الصناعي بسبب التمويل وعدم توفر قطع الغيار. كما أكدت الدراسة على أن التنمية الاقتصادية تأثرت سلباً بالحروب الأهلية وغياب الاستقرار السياسي، كما أن الحصار الاقتصادي المفروض على السودان منذ سنة 1989م كان له أثراً سلبياً على قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، مما نتج عنه تأخر التنمية الاقتصادية في السودان. أوصت الدراسة بضرورة استغلال الموارد الاقتصادية المتوفرة في الدول النامية والاهتمام بكلٍ من القطاع الزراعي والصناعي في السودان، بالإضافة إلى ضرورة معالجة الديون الخارجية إجراء معالجات سياسية تؤدي إلى تحقيق الاستقرار السياسي الذي يعتبر ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية.

أيضاً ناقشت دراسة عزيز (2014م) معوقات التنمية الاقتصادية في ليبيا بعد سقوط القذافي، وقد ارتكزت الدراسة على دافع تسليط الضوء على مشكلات التنمية الاقتصادية آخذةً في الاعتبار التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ 2011م. لقد خلصت الدراسة إلى أن ضعف البنية الاقتصادية في ليبيا واعتمادها على النفط كمصدر وحيد للإيرادات يشكلان عائقاً قوياً للتنمية، فقد أهدرت العديد من فرص إعادة الإعمار والتنمية بسبب مشكلات البطالة، وبطء النمو وتزايد العجز في الميزانيات وتزايد معدلات الإنفاق وانخفاض الإيرادات وتسارع التضخم، وعلى الصعيد الاجتماعي فإن الدولة تعاني من ارتفاع نسبة الأمية ونظام تعليمي يُخرج شباباً غير قادر على العمل الأمر الذي أدى إلى نقص في القدرات والكفاءات والخبرات ومن ثم فإن ليبيا تواجه مشكلة في الكوادر الوظيفية اللازمة للمؤسسات وتشغيل هذه المؤسسات بغير المؤهلين؛ كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى هيمنة الاعتبارات الجهوية والسياسية والقبلية في التوظيف وهو ما يجعل عملية التنمية الاقتصادية أكثر صعوبة.

لقد كان موضوع التنمية الاقتصادية محور الاهتمام بجوانبه المختلفة اهتمام العديد من الباحثين وخصوصاً في الدول النامية. لقد كانت مشكلة تشغل فكر العديد في كل الدول لنامية ولقد كانت عدة دراسات تمحورت حول التنمية وأسباب التأخر في الدول النامية.

في دراسة النسيم شوقار ادم (2009م) تناولت دراسة معوقات التنمية الاقتصادية في السودان وكانت دراسته خاصة بولاية النيل الأزرق، خلال العام (1997-2009م) الخرطوم.

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة الأسباب التي تواجه التنمية الاقتصادية في الدول النامية والسودان بصفة عامة وولاية النيل الأزرق بصفة خاصة كان الهدف الأساسي من الدراسة معرفة الولاية التنموية فيما يتعلق بالمشروعات الاقتصادية والاجتماعية وما مدي فاعليتها في احداثا تنمية بالولاية والتوصل إلى نتائج منها ضعف التخطيط التنموي على المستوي القومي وبذلك اضعف من برامج التنمية بولاية النيل الأزرق أيضا التوصل إلى ضعف التخطيط التنموي المطلوب بالإضافة إلى عدم التنسيق بين القطاعات التنموية في الولاية انعدام الاستثمار والتصنيع أيضا كان له دور في أضعاف فرصة التنمية بالولاية، كما ان البنية التحتية أثرت على دقة المعلومات وفعاليتها في خطة التنمية نظرا لانه الولاية لديها بعض مناطق ذات طرقات الوعرة مما جعل الوصول إلى بعض المناطق صعب كذلك جانب التمويل الدولي كان ضعيف لعدم وجود سياسات تمويلية واضحة مما أثرت سلبا على الولاية في وضع خطط تنموية.

وفي دراسة إقليمية محدد ركزت دراسة الأمين (2005م) على الأسباب التي أعاققت أو حالت دون تمويل مشروعات التنمية في ولاية كسلا بالسودان. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي وتوصلت إلى عدم وضوح مصادر تمويل التنمية في الولاية، وأن التمويل الحكومي لا يتناسب مع احتياجات التنمية بالولاية، كما بينت الدراسة أن هناك ضعف في التنسيق بين إدارة التنمية والتخطيط بالولاية والجهات ذات الصلة.

أيضا السودان دراسة خلال الفترة (1989-2008م) وهي الفترة التي حالت دون تطور الاقتصاد السوداني مثل باقي الدول النامية التي شهدت تطوراً ونجاحاً اقتصادياً ملحوظاً، واستندت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي مستندة على عدة مصادر ثانوية للبيانات. وقد توصلت الدراسة إلى ان التنمية الاقتصادية في السودان تأثرت سلباً بكل من الحروب أيضاً العقوبات الاقتصادية، مشكلة الديون الخارجية وفوائد الديون في السودان التي أصبحت تهدد عملية التنمية. وقد أوصت الدراسة بأن يكون مفهوم التنمية في الدول النامية نابغاً من واقعها الاقتصادي الحقيقي بدون تجاهل للمعط المحلية، وفتح علاقات اقتصادية مع دول الجوار، وعدم ربط العملة المحلية بعملة واحدة. نظراً لأن السودان تنسم بغياب التنمية الاقتصادية على الرغم من كثرة مواردها الاقتصادية التي تسمح بتحقيق التنمية.

أيضا شهدت ليبيا انكماش وانتعاش في انتاج النفط خلال الأعوام الماضية فقد كان الناتج المحلي في عام 2011م يبلغ 60% بالمقارنة بالعام 2010م وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية التي فرضت في ذلك الوقت فقد تسبب ثروة النفطية في بعض المشاكل المتوقعة وغير متوقعة على الرغم من ان النفط يخفض الحاجة إلى المساعدات الخارجية فهو يصعب على بعض الجهات الفاعلة الدولية التأثير على السياسة الليبية وقد يعتبر الاعتماد على النفط في المدى البعيد تحدياً في وجه الاستقرار الاقتصادي فيجب النظر في مصادر متنوعة للمساهمة في مواجهة تحديات المستقبل.

#### - التعليق على الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة المتعلقة بمشكلات والأسباب التي حالت دون التنمية الاقتصادية في الدول النامية، يتضح ان وجود العوامل التي تمثل سمات مشتركة بين هذه الدول، وان هذه الدراسة ماهي إلا امتداد للدراسات السابقة فتطرق لمعرفة الأسباب التي اخرجت التنمية في ليبيا حيث أنه وبصفة عامة يمكن تصنيف هذه الأسباب إلى أسباب اقتصادية، اجتماعية، إدارية بشرية، بالإضافة إلى أسباب سياسية. بالإضافة إلى ذلك يتضح من استعراض الدراسات السابقة ندرة الدراسات التي تتطرق إلى التنمية الاقتصادية في ليبيا، كما أن جُل الدراسات السابقة استندت في تحديد المشكلات على مصادر أخرى مختلفة. أيضا التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي عاشت بعض الدول كالسودان ناتج عن التبعية الاقتصادية.

#### - بداية بأنواع التنمية:

يمكن تقسيم أنواع التنمية إلى الأنواع التالية:

#### أولاً: التنمية الاقتصادية:

هي استخدام الدولة الموارد المتاحة لتحقيق اقصى معدل للتوسع الاقتصادي والذي بدوره يساعد على زيادة في دخلها القومي، اذا لا بد من معرفة الأسباب التي اخرجت عملية التنمية.

#### التنمية البيئية (المستدامة):

هي التي تُلبى احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التي من شأنها أن تقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح من النمو الاقتصادي القائم على التنوع الحيوي والتحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة، وتجيد المواد القابلة للتجديد وحماية البيئة الطبيعية.



## التنمية الاجتماعية:

هي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراد على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد، لتحقيق قدر من الحرية والرفاهية للأفراد وبأسرع من معدل النمو الطبيعي.

## - التنمية السياسية:

هي دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية والمحلية ودراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والإجراءات، بغية تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية والتقييمية.

## - أسباب تأخر التنمية الاقتصادية:

### أولاً: من الناحية السياسية:

تركزت في عدة أسباب منها ان بعض التمويل القادم من الخارج قد يكون غير كاف. أيضاً وجود بعض التدخلات السياسية الخارجية بأمر الدولة.

التبعية السياسية حيث نجد الدول المتقدمة تمارس ضغوطاً على الدول النامية حتى تصبح تابعة لها، وما المساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية إلا عاملاً من العوامل الذي يجعل هذه الدول على تبعية دائمة لها.

انتشار الحروب الأهلية والاضطرابات العرقية فهي من العوامل التي تؤثر سلباً على تنمية المجتمع. افتقار اغلب الدول النامية على نظام ديمقراطي يسمح بمشاركة سياسية مهمه تفتح المجال أمام كل أفراد المجتمع.

### ثانياً: الأسباب الاقتصادية:

تعتبر الصناعة أحد المقومات الأساسية الداعمة لعملية التنمية الاقتصادية. وبالتالي فان انخفاض معدلات القطاع الصناعي سبب من الأسباب التي ساهمت في تأخر عملية التنمية. أيضاً انخفاض رؤوس الأموال والديون الخارجية.

معدلات البطالة المرتفعة تعتبر البطالة من أهم الأسباب التي تواجه عملية التنمية في المجتمعات النامية. لأنها تؤثر سلباً على الإنتاج الكلي بسبب تقلص اشتراك الأيدي العاملة في التنمية الاقتصادية، مما يؤدي إلى انخفاض عدد الأفراد الذين يحصلون على دخول والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل الفردي، وإن انخفاض الدخل الفردي يؤدي إلى تقلص الجزء الموجه إلى الادخار الذي يتم تحويله إلى استثمار حيث أنه يعتبر عنصراً مهماً في عملية التنمية ودفعها نحو الأفضل. وهناك ثلاث أنواع للبطالة وهي:

**البطالة الكلية:** ويقصد بها وجود عدد من الأشخاص يكونوا عاطلين عن العمل كلياً.

**البطالة الموسمية:** وهي التي يكون فيها عدد من الأشخاص في حالة بطالة جزئية أثناء السنة، وينتشر هذا النوع من البطالة في القطاع الزراعي.

### ثالثاً: أسباب تأخر التنمية من الناحية الاجتماعية:

أن النمو السكاني يعتبر عائق محلي وعلى الرغم من أنه أقل خطورة من مشكلة الانفجار السكاني، إلا أن هناك العديد من الآثار السلبية المترتبة على هذه الزيادة السكانية وتتمثل هذه الآثار أو (السلبيات) في إن زيادة النمو السكاني تؤدي إلى انخفاض الدخل القومي. كلما زاد عدد السكان كلما زادت الكميات المستهلكة من الإنتاج. أن أي ارتفاع في حجم السكان يجعل الدولة تُنفق جزء كبير من مواردها من أجل تغطية الاحتياجات المتعددة والمتزايدة، مما يؤدي ذلك إلى انخفاض حجم الاستثمار الذي يعتبر أحد الأسباب الهامة لتحقيق تنمية.

يعد الوضع الصحي في الكثير من الدول النامية مُنخفض جداً مقارنة بالدول المتقدمة سواء على مستوى الوسائل المادية أو الإمكانيات البشرية. ويتصف المستوى الصحي في الدول النامية يعاني من ارتفاع معدلات الوفيات، نظراً لقلّة الأدوية وضعف العناية الصحية.

أيضاً العادات السلبية بين المجتمعات النامية التي لا تُساهم في دفع عجلة التنمية نحو الأفضل منها الإنفاق الترفي والتبذير في المناسبات الخاصة كالزواج والوفاة والإسراف في استهلاك المياه والطاقة وغيرها. (العمرى، 2016).

الدول النامية معظمها تعاني من تدني في مستوى التحصيل العلمي فالدول المتقدمة تكون فيها مستويات التعليم عالية مما يساعدها على تحقيق أهداف العملية التنموية النمو الاقتصادي.

#### رابعاً: من الناحية البشرية والإدارية:

تتمثل في كون المشكلة الإدارية والبشرية من أكبر التحديات في المجتمعات النامية لا تساعد في تحقيق تنمية متوازنة، وتظهر هذه الأسباب الإدارية في المجتمع النامي التي تتمحور حول قلة الأخصائيين الذين يستطيعون العمل على إدارة التنمية بشكل جيد وقلة الخبرة لديهم حيث تفتقر الدول النامية إلى الأيدي العاملة الماهرة والعقول النيرة التي تعمل على تحسين وتطوير الاقتصاد ورفع التنمية.

#### الجانب التحليلي:

لغرض اختبار فرضيات الدراسة تم الاستناد على الاختبارات الإحصائية التالية:

1- البيانات الوصفية لعينة الدراسة (التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، نسب الاتفاق، مستويات التطبيق) وعليه ولاختبار الفرضيات فقد قامت الدراسة **باحساب المتوسط الحسابي = عدد القيم / عددها** ونسبة الاتفاق ومستوى التطبيق لكل فرضية على حدة ومقارنته بالوسط الحسابي الفرضي البالغ (3) والذي تم التوصل إليه من خلال المعادلة التالية:  

$$\text{المتوسط الحسابي الفرضي} = \sum \frac{\text{مجموع القيم}}{\text{عددها}} = \frac{3+5+4+3+2+1}{5} = 3$$

فتكون النتيجة قبول الفرضية إذا كان المتوسط الحسابي المرجح عالياً أو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي، وإذا كانت النتيجة العكس فيتم رفض الفرضية، أما فيما يخص مستويات التطبيق فقد تم تحديدها استناداً إلى نسب الاتفاق وذلك بتحديد خمس مستويات أساسية هي (90%) فأكثر مستوى ممتاز A (80%-90%) جيد جداً B+ (70%-80%) مستوى جيد B (60%-70%) متوسط، أقل من C (60%) ضعيف F.

2- اختبار  $\alpha$  (spss) لاختبار صدق وثبات.

3- اختبار t لعينة واحدة.

4- فحص الثبات: للتحقق من صدق أداة الدراسة فقد تم عرضها على مجموعة من ذوي الاختصاص وتربط فقرات الاستبانة ومقدار ملائمتها لقياس متغيرات الدراسة. وكما تم إجراء اختبار لدرجة ثبات الأداء وذلك بحساب قيمة معامل ألفا كرونباخ لمعرفة مدى ارتباط محاور الدراسة أيضاً إذ كانت النتيجة موثوقة أم لا، كما هو موضح في الجدول .

#### جدول رقم (1) معامل الثبات

المحاور	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
إجمالي المحاور	20	0.80

أن قيمة معامل ألفا لكافة فقرات الأداة بلغت 0.80 % وهي نسبة ثبات تعد مقبولة لأغراض الدراسة.

## جدول (2) الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى تأخير التنمية الاقتصادية

رقم الفقرة	الأسباب الاقتصادية	المتوسط الحسابي	نسبة الاتفاق %	مستوى التطبيق
1	ارتفاع البطالة	4.3	.678	B
2	ضعف الصناعة	4.70	.039	A
3	ضعف الزراعة	4.37	.478	B
4	ضعف الخدمات	4.60	92.0	A
5	الاعتماد فقط على النفط	4.67	93.4	A
6	نقص رؤوس الأموال	4.03	81.6	B
	المجموع	4.4	89.4	B

هنا من نتائج الكمية نلاحظ وجود أسباب اقتصادية للتنمية الاقتصادية في ليبيا وبذلك فقد تحصلت الأسباب الاقتصادية على متوسط حسابي عام مرجح بلغ (4.4) وبنسبة اتفاق قدرها (89.4%) وبمستوى تطبيق جيد جداً وبالتالي فإن ان جميع هذه الأسباب الاقتصادية للتنمية الاقتصادية في ليبيا تنفي صحة الفرضية الفرعية الأولى التي تنص بعدم انه لا وجود للأسباب الاقتصادية للتنمية الاقتصادية في ليبيا.

## جدول (3) الأسباب الاجتماعية التي أدت إلى تأخير التنمية الاقتصادية

رقم الفقرة	الأسباب الاجتماعية	المتوسط الحسابي	نسبة الاتفاق %	مستوى التطبيق
7	معدلات نمو مرتفعة	2.9	55	F
8	انخفاض مستوى التحصيل	3.4	68.6	C
9	انخفاض الوعي	3.5	71	B
10	عدم إقحام النساء	2.9	55.5	C
11	العادات السلبية	4.1	83.6	B+
	المجموع	3.38	67.6	C

أيضا من نتيجة أعلاه توافرت الأسباب الاجتماعية للتنمية الاقتصادية في ليبيا حيث تحصلت اغلب فقراته التي تحتوي على متوسط اعلي من (3) في حين بلغ متوسط حسابي عام (3.38) وبنسبة اتفاق قدرها (67.6%) وبمستوى تطبيق متوسط، اذا هنا الأسباب الاجتماعية للتنمية الاقتصادية في ليبيا وانخفاض المستوى الصحي وانتشار عادات وتقاليد سلبية مرتبطة بالنظام الاستهلاكي ينفي صحة الفرضية الفرعية الثانية التي تنص بعدم وجود أسباب حالت دون تحقيق تنمية.

## جدول (4) الأسباب الإدارية والبشرية للتنمية الاقتصادية

رقم الفقرة	الأسباب الإدارية	المتوسط الحسابي	نسبة الاتفاق %	مستوى التطبيق
12	عدم الإنجاز	3.9	80	B
13	عدم واقعية الأهداف	4.1	83	B+
14	غياب النزاهة	4.5	90.	A
15	الجهوية	4.5	90	A
	المجموع	4.2	85	B+

الجدول (4) أعلاه أيضا ان هناك أسباب الإدارية للتنمية الاقتصادية في ليبيا حيث تحصلت جميع فقراته على متوسطات حسابية مرجحة أعلى من المتوسط الحسابي الفرضي والبالغ (3) فقد تحصلت المعوقات الإدارية على متوسط حسابي عام مرجح وبلغ (4.2) وبنسبة اتفاق قدرها (85.%) وبمستوى تطبيق جيد جداً. وهذا يدل على أن هذي الأسباب الإدارية كعدم واقعية الأهداف وغياب النزاهة لدى بعض المسؤولين وانتشار ظاهرة المحسوبية بعيداً عن معايير التخصص والكفاءة في ليبيا أدى إلى عدم تحقيق تنمية اقتصادية في المجتمع، وهذا ينفى صحة الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على عدم وجود أسباب إدارية للتنمية الاقتصادية في ليبيا.

#### جدول (5) الأسباب السياسية

رقم الفقرة	الأسباب السياسية	المتوسط الحسابي	نسبة الاتفاق	مستوى التطبيق
16	التبعية السياسية	4.3	84.6	B+
17	عدم الاستقرار السياسي	4.0	93	A
18	انعدام النظام الديمقراطي	3.7	77.4	B
19	تمركز القوة الاقتصادية	3.7	75	B
20	الوعي السياسي منخفض	4.7	81.4	B+
	المجموع	4.1	83.5	B+

تظهر نتائج جدول (5) أيضا وجود أسباب حالت ومنها السياسية في ليبيا حيث تحصلت جميع فقراته على متوسطات حسابية مرجحة أعلى من المتوسط الحسابي الفرضي والبالغ (3) فقد تحصلت على متوسط حسابي عام مرجح وبلغ (4.1) وبنسبة اتفاق قدرها (83.5%) وبمستوى تطبيق جيد جداً. وهذا يدل على وجود العديد من المشكلات السياسية التي منعت حدوث التنمية في ليبيا وعلى ضعف الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع وعدم الاستقرار السياسي في البلاد، وهذا ما ينفى صحة الفرضية الرابعة التي تنص على عدم وجود مشكلات سياسية للتنمية الاقتصادية في ليبيا.

#### جدول (6) اختبار الفرضية الرئيسية

البيان	المتوسط الحسابي العام	المتوسط المرجح	نسبة الاتفاق العام	مستوى التطبيق العام	نتيجة الفرضية الرئيسية
لا توجد أسباب اخرت للتنمية الاقتصادية في ليبيا.	4.08	3	82.6	B+	رفض الفرضية

تشير نتائج الجدول رقم (6) أعلاه إلى توافر جميع الأسباب سواء كانت (الاقتصادية الاجتماعية، الإدارية والسياسية) للتنمية الاقتصادية في ليبيا حيث تحصل المتوسط الحسابي المرجح العام للفرضية الرئيسية على متوسط أعلى من المتوسط الفرضي والبالغ (3) وبالتالي فإن توافر جميع الحواجز التي أعاققت للتنمية الاقتصادية في ليبيا ينفى صحة الفرضية الرئيسية التي تنص على عدم وجود أسباب تحول دون تحقيق للتنمية الاقتصادية في ليبيا.

## - النتائج:

حسب الدراسة التي أجريت قد اتضح وجود أسباب متعددة مما أدى إلى ضعف التنمية الاقتصادية في ليبيا ولكن قد توافرت هذه المشكلات بنسب متفاوتة فمنها هذه الأسباب (الاقتصادية، الإدارية، السياسية) توافرت بمستوى اعلى، في حين توافرت الأسباب التنموية الاقتصادية من الناحية الاجتماعية بمستوى متوسط. ان الدول النامية ونتيجة الدراسات السابقة تشترك في عدة أسباب التي من شأنها مساهمة في ضعف وتأخير عملية التنمية والنهضة الاقتصادية وتحقيق النهضة والانتعاش لشعبها.

## - التوصيات:

1. العمل على بناء اقتصاد وطني متنوع المصادر والحرص على تجنب الاعتماد على سلعة واحدة موجهة للتصدير أي بمعنى اخر تعدد الصناعات.
2. اتباع سياسات نقدية ومالية تضمن السير في عملية التنمية واستخدام كافة الموارد للتنمية الاقتصادي والاحتفاظ بمعدل مناسب في التنمية حتي يتحقق للمجتمع على المدى البعيد التوظيف الكامل دون حدوث تضخم أو انكماش.
3. أهمية دو الشركات متعددة الجنسيات هناك فرق كبير بين الدول المتقدمة والدول النامية هو أنه في دول النوع الأول تلعب الشركات عبر الوطنية دوراً رائداً. في الواقع، في كثير من النواحي، فإن نشاطهم هو الذي يحدد انفتاح الأسواق الأجنبية على بلدان الفئة المقابلة. الدول النامية لا تمتلك دائماً هذا المورد. هناك فرق آخر بين الدول المتقدمة والدول النامية وهو أهمية دور الشركات الصغيرة والمتوسطة. الشركات الصغيرة هي، أولاً، تخفيض العبء الاجتماعي على الدولة (المواطنون يعملون لحسابهم الخاص عن طريق بدء عمل تجاري، وكذلك توظيف آخرين) وثانياً هو مورد إضافي لجمع الضرائب.
4. لا بد من استقرار الوضع السياسي يعد اهم خطوة لبناء دولة مستقرة لاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية والنهوض للهدف المنشود منها. مما أدى إلى غياب التام لمؤسساتها الدولة الحديثة وعدم الانسجام للسياسات الاقتصادية والمركزية المفرطة مما أدى إلى تأخر في الاقتصادي، فلا يمكن الاعتماد فقط علي النفط في المدى الطويل أيضا تعريف بمدى أهمية التنمية المستدامة التي تلبى احتياجات الحاضر.
5. نشر الوعي التنموي بين المواطنين لتفعيل مشاركة الجهد الشعبي في عملية التنمية الاقتصادية أيضا دعم تكنولوجيا الحديثة لمواكبة تطورات التنمية المعاصرة والحث علي النشاط الزراعي ودعمه.
6. الاستثمار بالداخل والتشجيع على الادخار، أيضا تشجيع رجال الأعمال للاستثمارات المحلية وخلق فرص عمل في سوق العمل.
7. دعم المشروعات الصغيرة التي من شأنها تحسين عملية التنمية. لتحسين البيئة الاستثمارية محلياً والعمل على إعادة الثقة إلى الاقتصاد الوطني ولو باقل معدلاته ومحاولة جذب المستثمرين في القطاعات المختلفة وذلك كله يتأتى بمحاولة الخروج بتشريعات ثابتة تكون مغرية للمستثمرين في القطاعات المختلفة، والاهم رسم خريطة استثمارية واضحة المعالم.
8. يجب على مقرري السياسة في البلدان النامية تدريب في مجالات التخطيط النمائية والتحليل المالي والتوعية.

## - قائمة المراجع:

### أولاً: الكتب.

- زهران، حمدية. (1995) التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة.

### ثانياً: المجلات:

- العمري، عيسات (2016) معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي، مجلة تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد لمين - سطيف، المجلد 07/ العدد (2).
- خيرى، سهام الدين (2012) العولمة الاقتصادية ومتطلبات التنمية والنهوض في الدول النامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (29).
- عزيز، فوزية (2014) معوقات التنمية الاقتصادية في ليبيا بعد سقوط القذافي، المجلة السياسية والدولية، بغداد، العدد (3).
- فكرون، السعيد (2012) معوقات التنمية في المجتمعات النامية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد (38).
- قرين، علي (2015) علاقة التكامل بين التنمية الإدارية وعلاقته بالتنمية الاقتصادية: دراسة ميدانية لمؤسسة خدمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، العدد (15).

### ثالثاً: الرسائل والبحوث:

- أحمد، السر سالم. (2017) التنمية الاقتصادية في الدول النامية المعوقات: دراسة حالة السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان.
- بناني، فتيحة. (2009) السياسة النقدية والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة - أبو مرداس الجزائر.
- النسيم شوقار آدم. (2009) عوائق التنمية الاقتصادية في السودان دراسة حالة النيل الأزرق، جامعة السودان، ماجستير، غير منشورة.
- صالح، عصام. (2012) معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية: السودان كدراسة حالة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهرى - السودان.
- علي، أنس. (2018) معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية: دراسة حالة السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، السودان.

[d.org/content/dam/rand/pubs/research reports/RR500/RR577/RA](http://d.org/content/dam/rand/pubs/research%20reports/RR500/RR577/RA)